جائزة التميز الأخلاقي لقيادة الأعمال لعام 2024

"تعزيز السوق المحلي: نحو اقتصاد أردني أكثر تنافسية واستدامة وتكيفًا مع الأزمات"

جمعية رجال الأعمال الأردنيين
Jordanian Businessmen Association

النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development
ARDD

قائمة المحتويات

المذكرة المفاهيمية 2

معايير منح جائزة التميز الأخلاقي لقيادة الأعمال لعام 2024 3

الفائزون بجائزة التميز الأخلاقي لقيادة الأعمال لعام 2024 5

الأجندة 8

ملحق: إعلان النوايا الحسنة 10

جائزة التميز الأخلاقي لقيادة الأعمال لعام 2024

"تعزيز السوق المحلي: نحو اقتصاد أردني أكثر تنافسية واستدامة وتكيفًا مع الأزمات"

المذكرة المفاهيمية

الإثنين 20 أيار/مايو 2024

مقدمة

جائزة التميز الأخلاقي لقيادة الأعمال مبادرة يقودها المجتمع المدني وتُنفذ بالشراكة بين منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض) وجمعية رجال الأعمال الأردنيين، وتهدف إلى تكريم جهود الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في الأردن لتحقيق التميز فيما يتعلق بمبادئ ريادة الأعمال المستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركات. وفقا لـ"س، شالتيغر"، تعرّف ريادة الأعمال المستدامة على أنها "تحقيق الابتكارات المستدامة التي تستهدف السوق الكبير والواسع وتوفير المنفعة للجزء الأكبر من المجتمع".

أُطلقت هذه الجائزة عام 2023، لتكرم قادة الأعمال عن دورهم في المساهمة في خلق بيئة أعمال ناجحة، ومنتجة وجاذبة للعمل والاستثمار في الأردن على المستوى المحلي والدولي، إضافة إلى وضع وإرساء أسس القيادة الأخلاقية في قطاع الأعمال في الأردن، الأمر الذي ساهم في رفد اقتصاده الحديث. كما أن قادة الأعمال هؤلاء هم أيضًا من الموقعين على مذكرة النوايا الحسنة الطوعية "نحو هدف مشترك".

خلال دورتها التي عقدت عام 2023، كرّمت جائزة التميز الأخلاقي كلًا من المؤسسات التالية الرائدة والمشاركة في المبادرة "شركة مناجم الفوسفات الأردنية، إرنست أند يونغ الأردن، شركة مالترانس للوكالات الملاحية والتخليص، جامعة البتراء، شركة مروان الكردي وشركاه، شركة السلام الدولية للنقل والتجارة المساهمة العامة، الشركة العربية الوطنية للسيارات، ملتقى التداول للوساطة والاستثمارات المالية، مجموعة حيدر مراد وأولاده للاستثمار، مجموعة قعوار، شركة الناي للاستشارات المعلوماتية والاتصالات، مجموعة شركات الناعوري، مارسيليا لتكنولوجيا المعلومات –سكاي تيك، أداء لاستشارات التنمية المستدامة، استديو ر، مركز ألفا للدراسات، درة المنال، حضانة وروضة بلاد الأطفال، طوق الصحة للتجارة، مؤسسة الهدية لأملاح البحر الميت".

ويتم اختيار موضوع الجائزة في كل عام بناءً على الأولويات الوطنية الأردنية، وموضوع الجائزة لعام 2024 هو "تعزيز السوق المحلية: نحو اقتصاد أردني أكثر تنافسية واستدامة وتكيفًا مع الأزمات."

خلفية

وقد سلطت أحداث مثل الأزمة المالية عام 2008، وجائحة كوفيد-19، والحرب المستمرة في فلسطين الضوء على ضرورة الانتقال نحو نموذج النمو الاقتصادي الذي يركز على تعزيز القدرات الوطنية بما يتضمن خلق فرص عمل للعمال المحليين، وتعزيز العلاقات التجارية مع الموردين المحليين، ورفع القدرة التنافسية وجودة المنتجات والخدمات الأردنية ودعم سلاسل الإنتاج المحلية، وتحويل التحديات الإقليمية إلى فرص وطنية.

وعلى الرغم من الاتجاه السائد الذي ينحى نحو تفضيل الموردين الدوليين من مزودي المنتجات ذات الجودة والتنافسية العالية في اقتصادنا المترابط عالميًا، لا ينبغي إغفال أهمية دعم الأسواق المحلية، إذ توفر هذه الأسواق مجموعة من المزايا الاقتصادية، والبيئية والاجتماعية للمستهلكين والشركات في آن معًا، والتي تعجز التجارة الدولية عن محاكاتها.

من منظور اقتصادي، يغدو من الضروري التأكيد على أن الخيارات المتعلقة بإجراء عمليات شراء محلية تؤدي إلى إحداث تأثير أكبر اقتصاديًا مقارنة بالمعاملات التجارية مع الشركات العالمية. وتكمن أهمية ما سبق في أن الشركات الصغيرة والمتوسطة، التي تشكل 98% من مشهد الأعمال التجارية في الأردن، تميل إلى إعادة استثمار أرباحها مرة أخرى في الاقتصاد المحلي والقوى العاملة لديها. وفقًا لبيانات مصدرها تحالف الأعمال من أجل اقتصادات المعيشة المحلية، فعندما يتم إنفاق ما قيمته مئة دولار في شركة محلية، فإن ذلك يعني بقاء 68 دولارًا داخل المجتمع المحلي، ما يؤدي تاليًا إلى رفد الأنشطة الاقتصادية المحلية. علاوة على ذلك، تشير الأدلة إلى ميل الشركات المملوكة محليًا إلى توظيف عدد أكبر من الأفراد لكل وحدة مبيعات ومن الأرجح احتفاظها بموظفيها، حتى أثناء فترات الركود الاقتصادي. على سبيل المثال، يؤكد التحالف على أن إنفاق 10 ملايين دولار على الأعمال التجارية المحلية يؤدي إلى خلق 57 فرصة عمل، ما يتناقض بصورة صارخة مع الشركات المتعددة الجنسيات مثل أمازون، والتي من المقدر عجزها عن خلق ما يزيد على 14 فرصة عمل جديدة.

كما يسهم تعزيز الأسواق المحلية ودعمها في تحقيق الاستدامة البيئية كذلك، إذ يقلل الحصول على المنتجات ضمن السوق المحلية، من بصمة المستهلك الكربونية إلى حد ملحوظ، وذلك لأن هذه العملية لا تستهلك سوى الحد الأدنى من إجراءات الشحن والنقل. بالإضافة إلى ذلك، تخفض المنتجات المصنعة محليًا من سعر التجزئة النهائي جراء انخفاض تكاليف النقل وعدم وجود رسوم جمركية مفروضة عليها.

علاوة على ذلك، تلعب الشركات المحلية دورًا حاسمًا في تعزيز تنمية المجتمع وتقوية الشعور بالانتماء داخله. تزدهر الاقتصادات المحلية بسبب العلاقات بين الأشخاص فيها، ما يمكّن الشركات المحلية لا من الوصول إلى فهم أفضل لاحتياجات المستهلكين، وتوفير سلع وخدمات مخصصة لهم بالذات، الأمر الذي يُعلي من التواصل معهم على مستوى شخصي بما يتجاوز المعاملات الاقتصادية وحسب.

حفل توزيع جائزة التميز الأخلاقي لعام 2024

1- الأهداف

- تكريم الشركات التي تظهر قيادة أخلاقية استثنائية، وتدفع النمو والاستدامة في السوق المحلية الأردنية.
- تسليط الضوء على ابتكارات الشركات في السوق المحلية وممارساتها في إعطاء الأولوية للاستدامة وتعزيز القدرة التنافسية في الاقتصاد الأردني.
- تعزيز المرونة الاقتصادية من خلال تكريم الشركات ذات الاستراتيجيات الأخلاقية، والمساهمة في إحداث المرونة في السوق المحلية، وتعزيز اقتصاد أردني قوي ومستدام.
- يعزز التوقيع على مذكرة النوايا الحسنة "نحو هدف مشترك"، من تعاون مؤسسات الدولة والشركات والمجتمع المدني مع بعضها لتعزيز بيئة العمل، وتقوية أفضل الممارسات وبناء شراكة جديدة ضمن شراكات التنمية المستدامة في الأردن.

2- المشاركون

يجمع الحدث ما بين 80 إلى 100 من الجهات المعنية، بما في ذلك ممثلين عن القطاع الخاص، والمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية، والمنظمات المحلية والدولية ومنظمات المجتمع المدني، فضلاً عن القادة المجتمعيين.

معايير منح جائزة التميز الأخلاقي لقيادة الأعمال لعام 2024

بناءً على توصيات جمعية رجال الأعمال الأردنيين، وتماشيًا مع جهود منظمة النهضة العربية(أرض) لتعزيز إستراتيجية المحلية، فإن موضوع الجائزة لعام 2024 هو "تعزيز السوق المحلي: نحو اقتصاد أردني أكثر تنافسية واستدامة وتكيفًا مع الأزمات"

وتتكون معايير الجائزة لهذا العام من البنود التالية:

- الالتزام بمبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات وريادة الأعمال المستدامة.
- اعتماد السياسات التي:
  - دعم المجتمعات المحلية مع التركيز على دمج اللاجئين، والأشخاص ذوي الإعاقة، وغيرهم من الفئات المهمشة.
  - رفد تنمية السوق المحلية من خلال الشراء من المنتجين الوطنيين والتعاون معهم وتوظيف القوى العاملة المحلية.
  - دعم الابتكار والنمو الاقتصادي المستدام.
  - تعزيز حماية حقوق العمال.
  - مكافحة الفساد ومنع غسيل الأموال.
  - الالتزام بمعايير حماية البيئة.
- وجود ميثاق أخلاقي يحكم أنشطة الشركة الاقتصادية.

الفائزون بجائزة التميز الأخلاقي لقيادة الأعمال لعام 2024

"تعزيز السوق المحلي: نحو اقتصاد أردني أكثر تنافسية واستدامة وتكيفًا مع الأزمات"

الفائزون في المراكز الثلاث الأولى

شركة سالي للتسويق

شركة سالي للتسويق هي شركة أردنية تضم العلامات التجارية (حلويات نفيسة، فروت سالاد، لبناني الشمال، حلويات سلطانة)، وتمتلك العديد من الأفرع الموزعة فيي أنحاء المملكة، بالإضافة إلى فروع في دولة الكويت، وقطر، والمملكة العربية السعودية.

أ. خلدون سامي بيبرس

المدير العام ومالك شركة سالي للتسويق، وعضو جمعية رجال الأعمال الأردنيين منذ عام 2016. تم تكريم بيبرس في عام 2023، كأحد سفراء الصناعة الأردنية.

مجموعة فاين الصحية القابضة

تُعتبر مجموعة فاين الصحية القابضة إحدى المجموعات الرائدة عالمياً في مجال الصحة العامة والرائدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في صناعة المنتجات الصحية. وتوظف أكثر من 3000 شخص من أكثر من 30 جنسية مختلفة، لتخدم في أكثر من 80 سوقًا في جميع أنحاء الشرق الأوسط وأفريقيا وأوروبا وآسيا والولايات المتحدة.

غسان نُقُل

رئيس مجلس إدارة مجموعة فاين الصحية القابضة، ورئيس مجلس أمناء مؤسسة ولي العهد، وعضو سابق في مجلس إدارة البنك المركزي الأردني. شارك السيد نقل في المجلس الاستشاري الاقتصادي لجلالة الملك عبد الله الثاني وساهم في الأجندة الوطنية كرئيس محور دعم التشغيل و التدريب المهني.

يرأس سيد نقل مجالس إدارة عدد من الشركات وهي دلتا للتأمين، والعالمية الحديثة لصناعة الزيوت النباتية، ونقل للسيارات، والمتكاملة لتجارة السيارات، ونقل للهندسة والتعهدات، والمتميزة للطباعة، والنسيم التجارية.

طلال أبو غزاله وشركاه للاستشارات

تأسست طلال أبوغزاله العالمية في عام 1972، وتعد أكبر مجموعة عالمية من شركات الخدمات المهنية، وتعمل في العديد من الحقول المختلفة. تقدم طلال أبو غزاله وشركاه للإستشارات أفضل خدمات الاستشارات الإدارية للشركات والمؤسسات المحلية الدولية وفقاً لأفضل الممارسات المتعارف عليها في هذا المجال

د. طلال أبو غزاله

المؤسس والرئيس لطلال أبوغزاله العالمية، وأحد القيادات الأكثر نفوذًا في العالم، وعضو سابق في مجلس الأعيان الأردني، وأسس لعديد من المنظمات ذات البعد التاريخي والرؤية لنهضة العالمين العربي والإسلامي.

حصل أبو غزاله على العديد من الأوسمة والجوائز الرسمية من مختلف دول العالم، وترأس 14 فريق عمل ومبادرة تابعة للأمم المتحدة

الفائزون

شركة المدن الصناعية الأردنية

شركة المدن الصناعية الأردنية تعمل بشكل وثيق مع القطاع الخاص على ترويج بيئة الأعمال في الأردن والفرص الاستثمارية في المدن الصناعية، من خلال إنشاء وتطوير وتسويق المدن الصناعية في الأردن وتوفير الاراضي المطورة والمباني الصناعية الجاهزة والبنية التحتية.

عمر جويعد

مدير عام شركة المدن الصناعية الأردنية، وعضو مجلس إدارة المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية، وعضو في مجلس إدارة شركة تطوير معان. تم اختيار جويعد ضمن لجنة رؤية التحديث الاقتصادي.

شركة القصر للاستثمارات السياحية

تأسست شركة القصر للاستثمارات السياحية سنة 1992، كشركة متخصصة في إدارة الفنادق والمطاعم، وتقوم شركة القصر للاستثمارات السياحية بتوسيع نطاق عملها في هذا المجال عالميًا.

عصام فخر الدين

رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة أتيكو فخر الدين، ورئيس جمعية المطاعم الأردنية، وعضو مجلس الإدارة في هيئة تنشيط السياحة الأردنية، وعضو مجلس إدارة في مجلس الاستثمار الأردني، وعضو مجلس الإدارة في الشركة المتحدة للتأمين، بالإضافة لعضويته في اللجنة الاستشارية للأكاديمية الملكية لفنون الطهي، وعضوية المجلس القومي للسياحة والآثار في وزارة السياحة والآثار.

المجموعة الأردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية

تعتبر المجموعة الأردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية المطور الرئيسي لإدارة وتطوير المناطق الحرة والمناطق التنموية من خلال توفير بيئة استثمارية جاذبة وآمنة لتعزيز تجارة الترانزيت وتنمية المبادلات التجارية الدولية وتشجيع الصناعات التصديرية والأنشطة السياحية.

معالي م. صخر العجلوني

رئيس مجلس إدارة المجموعة الأردنية للمناطق الحرّة والمناطق التنموية، والرئيس التنفيذي السابق لمجموعة كادبي الاستثمارية، والأمين العام السابق للديوان الملكي الهاشمي.

شركة الرام للصناعات الدوائية

تأسست شركة الرام للصناعات الدوائية في عام 1992، كشركة مصنعة للأدوية الطبية الموثوقة، وتعمل تعمل بهدف إقامة صناعات دوائية متطورة في المملكة ولتكفل أفقًا جديدًا في مجال الصناعات الدوائية.

وسيم النجمي

المدير التنفيذي لشركة الرام للصناعات الدوائية، شغل منصب رئيس الاتحاد الاردني لمنتجي الأدوية منذ عام 2022 وحتى بداية العام الحالي، وعضو في اللجنة الملكية لرؤية التحديث الاقتصادي، وعضو جمعية رجال الأعمال الأردنيين وجمعية المستثمرين الأردنيين.

جامعة جدارا

تأسست جامعة جدارا في أيار/مايو 2005، وهي من أبرز جامعات شمال المملكة، وتعد كمؤسسة تعليمية غير ربحية، تقدم التعليم الجامعي في عشرات التخصصات. كما كرمت جامعة جدارا بدرع المبادرات المتميزة على المستوى الوطني للعام 2008.

د. شكري المراشدة

أحد أبرز مؤسسي جامعة جدارا التي تقع في محافظة إربد شمال الأردن.

تقلد المراشدة عدة مناصب كان من أهمها رئيس هيئة مديري جامعة جدارا - المدير العام، إضافة إلى كونه الرئيس الفخري لجمعية عون الثقافية الوطنية، وعضو مجلس إدارة الشركة العربية لصناعة الألمنيوم (ارال) ورئيس هيئة مديري شركة مدارس الجامعة الامريكية. تسلم درع العطاء والإنجاز على المستوى الوطني من جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

حفل جائزة التميز الأخلاقي لقيادة الأعمال لعام 2024

تعزيز السوق المحلي: نحو اقتصاد أردني أكثر تنافسية واستدامة وتكيفًا مع الأزمات

الإثنين 20 أيار/مايو 2024

أجندة اللقاء

الترحيب والتسجيل **18:10 – 18:00**

الكلمات الافتتاحية **18:20 – 18:10**

أ. سمر محارب، المديرة التنفيذية لمنظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض)

معالي السيد حمدي الطباع، رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين

الكلمة الرئيسة **18:30 – 18:20**

معالي السيدة خلود السقاف، وزيرة الاستثمار

جلسة نقاشية حول تعزيز السوق المحلية: نحو اقتصاد أردني أكثر تنافسية واستدامة وتكيفاً مع الأزمات **19:30 – 18:30**

سعادة السيد ميشيل نزال، رئيس مجلس إدارة شركة مينا للفنادق، عضو سابق في مجلس الأعيان

عضو في جمعية رجال الأعمال الأردنيين

معالي الدكتور يوسف منصور، خبير اقتصادي، وزير دولة سابق للشؤون الاقتصادية

الدكتور إياد أبو حلتم، رئيس جمعية مستثمري منطقة شرق عمّان الصناعية و عضو غرفة صناعة عمان

تدير الجلسة:

أ. سمر محارب، منظمة النهضة (أرض)

التكريم **20:00 – 19:30**

الختام

ملحق:

إعلان النوايا الحسنة

"نحو هدف مشترك: النمو الاقتصادي المتكافئ في الأردن"

إعلان النوايا الحسنة
"نحو هدف مشترك: النمو الاقتصادي المتكافئ في الأردن"

تمثل المملكة الأردنية الهاشمية مرجعاً إقليمياً ودولياً في التزامها بالقانون الدولي والتنمية المستدامة؛ وقد دعَمت هذا الالتزام مؤخراً من خلال تبنيها لبرامجها للتحديث الاقتصادي والسياسي. فبينما تتمحور رؤية التحديث الاقتصادي في الأردن حول ركيزتين تضعان "جودة الحياة" في مقدمة الأولويات ، فإن رؤية الإصلاح السياسي للمملكة تسعى جاهدة لخلق بيئة سياسية وتشريعية تُفضي إلى المشاركة الفعلية لمواطنيها.

ويزداد الإدراك أن ثمة حاجة ملحة في عصر ما بعد الجائحة إلى النهوض بمجتمع أكثر ابتكاراً وصموداً واستدامة، وأن هذا التحدي يتطلب نمواً اقتصادياً كفؤا من خلال تعزيز شراكات وتحالفات جديدة ذات قيم مشتركة وأهداف قابلة للتحقيق؛ بما يسهم في تطبيق الحوكمة الرشيدة وخلق فرص العمل ورفع مستوى المعيشة مع زيادة الإنتاجية الاقتصادية والاستثمارات المسؤولة في الأردن.

هنا، يلعب قطاع الأعمال في الأردن دوراً أساسياً باعتباره محركاً للنمو الاقتصادي، وبينما تشكل قدرته على القيادة والصمود عاملين أساسيين لقطاع الأعمال، إلا أنه حتى يتمكن هذا القطاع من الازدهار في البيئة الراهنة يعوزه الدعم وتطوير مجالات أساسية له، تسهل ممارسة الأعمال التجارية وتوفر البنية التحتية ومهارات محددة ومستويات عالية من الإنتاجية.

لذا يهدف إعلان النوايا الحسنة الطوعي "نحو هدف مشترك" إلى بناء شراكة جديدة بين مؤسسات الدولة كافة وقطاع الأعمال والمجتمع المدني، بُغية تعزيز الحوار والعمل الاجتماعيين اللذين يُسهمان في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في الأردن. ولتأطير هذا التعاون، تمت صياغة هذه الوثيقة لتمثل مجموعة من المبادئ الأساسية بالإضافة إلى جدول أعمال يضمن العمل المشترك لتحقيق أهداف ملموسة على أرض الواقع.

المبادئ

بموجب الإطار المؤسس للمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (UNGPs)، يؤيد الأفراد والجهات الموقعة أدناه المبادئ التالية:

- الإقرار بأن حيوية وفعالية واستدامة وابتكار قطاع أعمال شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة والتقدم الإنساني للمجتمعات. والإقرار بأن مؤسسات القطاع الخاص في الأردن قدمت إسهامات كبيرة للحد من الفقر ورفع مستوى معيشة المجتمع. وكذلك، إدراك أن وجود سوق للعمالة المنتجة والماهرة يشكل عاملاً حاسماً للإنتاجية والقدرة التنافسية وجذب الاستثمار المسؤول في الاقتصاد الأردني.

- التوافق على أن الكرامة والشمول لكافة أفراد المجتمع، هما قيم راسخة في صميم المجتمع الأردني، وأن هاتين القيمتين تتجسدان في احترام حقوق الإنسان في الأردن، بما في ذلك الحق في العمل اللائق، والحق في بيئة عمل آمنة وسليمة وصحية، والحق في التنمية البشرية للجميع.

- التأكيد على دور الجهات الحكومية في رعاية وتوفير بيئة مواتية لازدهار الأعمال من خلال تطوير أُطر تشريعية وسياسات تنظيمية قوية تُعزز النمو والتنمية الاقتصاديين المستدامين، وتحمي حقوق الإنسان.

- دعم تطوير الإعلان الحالي في إطار مسؤولية مشتركة/وشراكة بين القطاع الخاص والجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني من خلال إنشاء آليات حوار مناسبة لذلك.

أجندة العمل

بالنظر إلى المبادئ السابق ذكرها، تتعهد الجهات الموقعة عليه أدناه طواعية بالآتي:

1. التأسيس لمرحلة حوار مشترك بين الجهات المعنية بأجندة الأعمال وحقوق الإنسان في الأردن، بما يشمل ممثلين من الحكومة الأردنية وقطاع الأعمال والمجتمع المدني (الأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية والنقابات العمالية). وأن يتم العمل على تسهيل واستدامة هذا الحوار من خلال إطار دائم تقوم عليه وحدة متابعة محددة لدعم ومراقبة تنفيذ الإجراءات الواردة أدناه.

2. المساهمة في تهيئة بيئة سياسية واجتماعية مواتية للتنمية المستدامة والعمل اللائق من خلال تقديم توصيات للسياسات والأطر التنظيمية في مجال حقوق الإنسان والأعمال، وخاصة فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية المستدامة ودعم سوق العمل.

3. استكشاف إمكانية تطوير خطة العمل الوطنية للمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان للأردن من خلال الحوار مع الجهات المعنية كافة.

4. القيام بحملات عامة للتعريف على أفضل الممارسات التي تبذلها الجهات الموقعة أدناه والتي تدعم وتعزز التنمية المستدامة وتساهم في زيادة الفرص الكريمة واللائقة للقوى العاملة في الأردن.

5. تبني خطة عمل وسياسة التزام أخلاقي لكافة الجهات المعنية وفقاً للمعايير التالية:
   - احترام القانون (الوطني والدولي وحقوق الإنسان).
   - الشفافية
   - مراعاة المصالح الاجتماعية والاقتصادية والمساءلة
   - الإدارة المسؤولة للموارد
   - البعد عن الفساد وتضارب المصالح
   - ضمان الفرص العادلة وعدم التمييز
   - أسس التعامل الكريم والمحترم لكافة الموظفين والأطراف الخارجية

ستعمل الجهات الموقعة أدناه – وتلك الموقعة لاحقاً – على ضمان التقدم بهذه المعايير في الأردن، من خلال كافة أدواتها ورسالتها ورؤيتها ومبادئ عملها وخططها الاستراتيجية ومختلف بروتوكولاتها الداخلية.

لا يفرض إعلان النوايا الحسنة هذا التزامات على الجهات الموقعة أدناه، بل يحدد النوايا فيما يتعلق باحترام مبادئها ويُسهم كذلك في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والسياسية للأردن، في حدود قدرات هذه الجهات ونُظمها وسياساتها الداخلية. يمكن للجهات الموقعة أدناه الانسحاب طواعية أو تمديد التزاماتها باتفاقيات خطية إضافية تُبرم بين الأطراف المعنية.